المعهد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

إتاحة المعلومات في أوقات الأزمات

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

إتاحة المعلومات في أوقات الأزمات

ورقة سياسات

كاميليا القاضي

مديرة مشروع متخصصة في تنفيذ برامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والبرامج التعليمية، دفعها اهتمامها بحقوق الإنسان إلى دراسة اللاعنف وحقوق الإنسان في جامعة أونور بلبنان. وعضوة في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

نعيش الآن في عصر الانفجار المعلوماتي، وبينما الدول ذات نظم الحكم الديمقراطية قد قامت بقطع شوط كبير في كيفية جمع تلك المعلومات وتخزينها عن طريق تشييد بنى تحتية عملاقة من أجل ذلك الغرض، نجد على الطرف الآخر من الخيط أن الدول ذات الأنظمة الحاكمة الديكتاتورية ما زالت تتعامل مع المعلومات والبيانات كأحد أسرار الأمن القومي، متخذة من ذلك سببًا لعدم مشاركة أي معلومات أو بيانات مع المواطن ومع منظمات المجتمع المدني بشكل عام، وفي أوقات الأزمات بشكل خاص

وإذا أخذنا الدولة المصرية كمثال فنجد أن النظام السياسي يستثمر أموالًا ضخمة وموارد بشرية هائلة وشراء أنظمة تجسس ومراقبة للحد من تناول المعلومات، ومراقبة وسائل التكنولوجيا للحد من إتاحة المعلومات مع الشعب والعاملين بالمجتمع المدني، وهذا بمساعدة دول عربية أخري.[1]

تعتبر إتاحة المعلومات ومشاركتها مع كلٍّ من الشعب ومنظمات المجتمع المدني أحد أهم ركائز بناء الطرق للديمقراطية. تعاني الدولة المصرية في الآونة الأخيرة منذ ثورة يناير 2011 من انعدام الثقة بشكل عام بين المواطنين والحكومات المتعددة والمتغيرة، التي تغير فيها الرئيس المصري ثلاث مرات، ولكن أسلوب إخفاء المعلومات لم يتغير أبدًا، بل فقط يتنوع، فتارة يتخذ شكل الانقطاع الكامل للإنترنت مثلما حدث في ثورة يناير وثورة يونيو، وتارة أخرى يتعرض للإبطاء، وأخيرًا، وليس آخرًا حجب المواقع الإلكترونية

تعريف الأزمة وأمثلة موضحة لها:

تعرَّف الأزمة في قاموس مريام وبستر بـ»أنها نقطة تحول إلى الأحسن أو إلى الأسوأ.»[2] كما تم تعريفها على موقع كلية العلوم بجامعة أسيوط في مصر بـ»الأزمة هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة إن لم يجرِ حلها بصورة سريعة».[3]

وللعالم تشاليز ماكليلاند مقولة تختصر تعريف الأزمة حسب ما جاء في الموسوعة السياسية، في مقالة عن تعريف الأزمات العالمية، يقول: «يصعب ويتعذر وضع تعريف شامل للأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت حول مدلولها، والتي شملت كل زواياها»..[4]

وكما تختلف تعريفات مصطلح الأزمة، تختلف أيضًا طريقة تصنيفها، حيث يمكن تصنيفها من حيث النوع فتكون الأزمة سياسية، أو صحية، أو اقتصادية، أو اجتماعية. أو يمكن تصنيفها من حيث مستوى حدوثها فتصبح محلية، أو إقليمية، أو دولية. وأحيانًا تتشابك التصنيفات معًا فتكون معقدة، مثل أزمة صحية دولية أو سياسية إقليمية.

فمثلًا الأزمات السياسية قد تكون كالتالي: حرب أوكرانيا وروسيا هي أزمة سياسية دولية، والحرب الأهلية بالسودان هي أزمة سياسية إقليمية، وعدم وجود مجالس محلية في مصر منذ عام 2011 يعتبر أزمة سياسية محلية.

لماذا تحجب الحكومة المصرية المعلومات:

بشكل عام لا تعتبر الحكومة المصرية الشعب شريكًا في الحكم، لذلك لا تتشارك معه أيًّا من المعلومات إلا في أوقات محددة، عندما يخدم ذلك أهداف السلطة كحشد الشعب في اتجاه معين، مثلما حدث خلال أزمة سد النهضة، إذ حاولت السلطة توجيه الشعب نحو ترشيد الاستهلاك والتماس العذر لها في رفع أسعار المياه، ونجحت الدولة في ذلك بعدما زار عدد من رموز الدولة إثيوبيا على أمل مد جسور التفاهم لحل الأزمة، كما فعل مجدي يعقوب حينما زار إثيوبيا واعدًا بفتح مستشفى لعلاج مرضى القلب هناك

وفي أوقات الأزمات تلجأ الدول إلى حجب المعلومات أملًا منها في تهدئة الجماهير القلقة حسب ما قالته هايدي جي لاريسون مديرة مشروع الثقة في اللقاح في مدرسة لندن للنظافة وطب المناطق الاستوائية.[5] وقد يفسر هذا ما تتوخاه السلطة المصرية بحجب المعلومات بشكل عام وفي أوقات الأزمات بشكل خاص

وجدير بالذكر أن أشكال ذلك الحجب تتعدد، فمثلًا:

1. تلجأ الحكومة المصرية إلى قطع الإنترنت نهائيًا أو إبطائه مثلما حدث في ثورة يناير2011 ويونيو 2013.
2. وأحيانًا تحجب مواقع إلكترونية سواء كليًا أو لبعض الوقت وقد بدأ ذلك في عام 2017 حينما حجبت السلطات بعض المواقع القَطَرية حسب مؤسسة سمكس.[6] ووفقًا لمؤسسة حرية الفكر والتعبير فقد يكون السبب إما لأن محتوى تلك المواقع حقوقي وإما لأنه يمثل وجهة نظر الأحزاب المعارضة وبخاصة الإخوان المسلمون.[7]
3. تلجأ إلى نشر معلومات مضللة عمدًا أو نشر معلومات مقتطعة من سياقها مثلما تفعل في عرض نسبة تنمية الإنتاج القومي متغاضية عن مقارنته بنسبة الدَّين سواء الداخلي أو الخارجي. لأنها على دراية تامة بأن نسبته ستتقلص إذا ما قورن بالدَّين.
4. قطع شبكات المحمول كليًا أو جزئيًا

الآثار المترتبة على حجب المعلومات عن الشعب والمجتمع المدني، أو لماذا يعتبر حجب المعلومات أزمة:

- يؤثر حجب المعلومات في العلاقة بين الحاكم والشعب فتصبح علاقة سلطوية بكل مساوئها وليس تشاركية وبالتالي فهذا يؤثر سلبًا في المشاركة السياسية للشعب بسبب انعدام الثقة بالسلطة.
- سوء الخدمات المقدمة من الدولة، لأن الشعب لا يملك المعلومات الكافية لمساءلة السلطات المعنية.
- حجب المعلومات يغيِّب الشفافية ويؤدي إلى انتشار الفساد، وتصبح العلاقات الشخصية بالمسؤولين هي السبيل الوحيد للحصول على المعلومات المفيدة.
- انتشار المعلومات المضللة والشائعات بسبب غياب المعطيات الرسمية والموثوقة ما يتسبب في البلبلة وتهديد السلامة العامة والأمن.
- وبالتالي فإن الفجوة بين الدولة والشعب تزيد ويزيد معها فقدان الثقة بأفعال الحكومة، وفي مصر خاصة قد يحدث تمامًا ما يخشاه السياسيون من حالات فوضى لا يمكن السيطرة عليها.
- وفيما يخص حجب المعلومات عن منظمات المجتمع المدني فإن تلك الممارسة تضعف من قدرتها على القيام بدورها، كالمشاركة في صنع القرارات السليمة لحل الأزمات، وإضعاف القدرة على مراقبة أفعال الحكومة ومساءلتها اجتماعيًا.
- وأحد الآثار الاقتصادية المترتبة على حجب المواقع الإلكترونية بشكل خاص هو تسريح العاملين جزئيًا أو كليًا بعد الإغلاق الكلي.

تجارب دولية:

تجربة الهند كمثال:

تعتبر تجربة الهند من التجارب الملهمة لأن أغلب الدول السباقة في مجال إتاحة المعلومات هي دول متقدمة ولها باع طويل في مجال الحريات، مثل الولايات المتحدة التي أقرت حق المواطنين في الحصول على المعلومات عام 1966. وفي المنطقة العربية

بعد ثورات الربيع العربي أصدرت تونس واليمن قوانين تضمن مشاركة المعلومات التي بحوزة الدولة مع المواطنين، أما الهند فكانت ولا زالت دولة نامية حينما أقرت قانون إتاحة المعلومات في عام 1975

كما أن تجربة الهند في إقرار القانون وصدور آلياته في عام 2005 جاء أساسًا كنتيجة حراك اجتماعي شعبي من أجل مواجهة الفساد، استمر قرابة خمسة عشر عامًا، بدأ في عام 1990، وليس نتيجة ثورة سياسية كما حدث في تجربة تونس في عام 2011.

مسار الحركة

في بداية التسعينيات ظهرت حركات اجتماعية عديدة، فالهند تناضل من أجل الحقوق المدنية، مثل: الحق في السيطرة علي الموارد الطبيعية، الحق في عدم الإخلاء القسري، الحق في العمل. وفي راجستان إحدى مقاطعات الهند المعتمدة على الزراعة عام 1990 قام «اتحاد العمال والفلاحين» بحركة قوية سماها: «أموالنا، حساباتنا»، الهدف منها مساءلة الحكومة المحلية عن الأجور والأموال العامة وما كان من الحكومة المحلية إلا أن تهربت، فقام الاتحاد برفع قضايا ضدها. أدرك اتحاد الفلاحين والعمال أن الدولة الهندية لا تشارك أي معلومات تمكنهم من تقصي الحقائق وأن وسيلتهم الوحيدة لكسب القضية هي الوثائق والمعلومات المسربة من جلسات الاستماع في القضاء. وسَّع اتحاد المزارعين والعمال حركته وكسب تعاطف بعض العاملين بالمحليات/ المجالس المحلية/ المجالس البلدية، فراح يستخدم بعض المعلومات المسربة من المتعاطفين وكانت النتائج ما يلي

1. أنه كسب القضايا ضد المحليات
2. أعاد كثير من موظفي الحكومة الأموال التي كانوا قد سرقوها
3. بعض آخر توصل إلى التسوية قبل جلسات المراجعة حتي لا يُفضح
4. تصحيح صورة العمال والفلاحين، فما عاد ينظر إليهم على أنهم كسالى ومصدر تخريب لمشروعات الحكومة
5. النظر إلى البيروقراطية الحكومية والفساد الإداري على أنه سبب تخريب المشروعات
6. لذلك قام اتحاد المزارعين والعمال بتنظيم اجتماع حضرته أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني لمناقشة الأمر ما أسفر عن الحملة القومية لحق الشعب في المعلومات[8].

وقد عملت الحملة علي مستويين، أولًا: مستوي شعبي، حيث قامت بالترويج للحملة علي مستوى العامة ومساندة الحركات الأخرى للوصول إلى المعلومات من الحكومة. والثاني: مستوى الحكومة، حيث قاموا بالعمل مع الحكومة على صياغة قانون لعرضه ومناقشته في البرلمان. وكان شعار الحملة هو «الحق في المعرفة، الحق في الحياة.» واستمر النضال المدني للحركة حتي عام 2002 حيث تم صياغة أول قانون لتداول المعلومات، ولكن حين عرض على مجلس النواب تم إضعاف صياغته حتى فقد معناه. وكانت المرحلة الثانية هي إقرار البرلمان لذلك القانون تحت مسمى: «قانون حرية المعلومات» في عام 2002، ولكن لأن ذلك القانون كان فاقدًا للإجراءات والآليات، قامت الحملة بإصدار مسوَّدة قانون آخر به كل الآليات اللازمة، مثل ضمان الرد في وقت مناسب لطالب المعلومات[9]

وأخيرًا تم إقرار «قانون الحق في المعلومات» في 2005 وخلال سنتين من إصداره، تم تقديم أكثر من مليوني طلب للمعلومات من قبل الجمهور على كل مستويات الحكومة. وما زالت الهند تعمل على تحسين آليات القانون حيث ما زالت تواجه تحديات

تطور ظهور الحق في إتاحة الوصول إلى المعلومات في الدستور المصري:

من أسس الديمقراطية أن يمارس الفرد حقوقه الدستورية، وإتاحة المعلومات هي إحدى تلك الحقوق التي تم التأكيد عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19. وقد قامت الحكومة المصرية بالتوقيع على تلك الوثيقة قبل ثورة يناير 2011. وسيرًا في ذلك الطريق قضى الدستور المصري الذي تم إقراره من خلال استفتاء عام في 2012، على الحق في الحصول على المعلومات التي في حوزة الدولة وذلك في المادة 47

وقد ناضلت جهات عديدة من أجل إصدار ذلك القانون، وفي عام 2011 قام مركز دعم اتخاذ القرار بتقديم مسودة لمشاركة المعلومات، ثم في عام 2012 كانت مسودة المجتمع المدني ومسودة وزارة الاتصالات. وفي عام 2013 كانت مسودة وزارة العدل وفي عام 2015 كانت مسودة لجنة الإصلاح التشريعي ثم في عام 2016 كان مشروع مقدم من النائب أنور السادات، وآخر المحاولات كانت في عام 2017 وهي مسودة المجلس الأعلى لتنظيم المعلومات. إلى أن جاء الرئيس السيسي في 2021 وأطلق الإستراتيجية القومية لحقوق الإنسان.

ولكن حتى وقتنا هذا لم تنعم مصر بإصدار قانون ينظم الحصول على المعلومات.

اقتراحات لحل المشكلة:

- إصدار قانون يترجم الحق الدستوري في مشاركة المعلومات التي بحوزة الدولة مع المواطنين. ثم ترجمته إلى إستراتيجيات وآليات تضمن الحصول علي المعلومات.
- الاطلاع على نماذج الدول الناجحة في مشاركة المعلومات مع شعبها وخاصة دول الجوار والدول ذات السياق المشابه لمصر وأخذ فقط ما يناسب الدولة المصرية.
- الاطلاع علي بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأيضًا إشراك جمعيات مدنية مصرية مهتمة بذلك الملف، مثل مؤسسة حرية الفكر والتعبير، التي نشرت إرشادات ومقالات عديدة في هذا المجال.
- يجب أن تشارك الجهات الإعلامية والحقوقية الرسمية في الضغط على الحكومة لوقف حجب المواقع الإلكترونية، وإعادة بث المواقع التي حجبت بالفعل، مثل: نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للإعلام ونقابة الإعلاميين والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام.
- يجب الإعلان عن تلك الجهة المسؤولة عن حجب المواقع الإلكترونية بشكل رسمي ويجب أن تعلن أسباب الحجب وما هي كيفية التواصل مع تلك اللجنة، وتوضيح الإجراءات المتبعة في وقت الطعن بالحكم والإجراءات المتبعة للبت في الشكاوى.

النتائج المتوقعة لحل تلك المشكلة:

مشاركة الدولة للمعلومات التي بحوزتها مع المواطنين من المرجح أن تؤدي إلى تحسين العلاقة بين الدولة والمواطنين وأيضًا إلى تطوير الخدمات العامة وتقليل نسبة الفساد وتحسين نسبة المشاركة السياسية. ولا يتحقق هذا فقط بإقرار القانون، بل بتطبيقه وتفعيله.

هوامش

1 محمد. «حجب مواقع الويب في المنطقة العربية: تقنيات الرصد والمواجهة.» https://shorturl.at/eVmo5 .Global Freedom of Expression, October 3, 2020

2 Merriam-Webster, M.-W. (2023) Crisis definition & meaning, Merriam-Webster. Available at: https://www.merriam-webster.com/dictionary/crisis (Accessed: 19 December 2023).

3 University, A. (2007) تعريف الأزمة وكيفية إدارتها, Assiut University. Available at: https://www.aun.edu.eg/science/ar/communityUnits/Defining%20a%20Crisis%20and%20how%20to%20Manage%20it (Accessed: 19 December 2023).

4 مريم مخلوف . مفهوم الأزمة الدولية - https://shorturl.at/ .the Concept of the International Crisis." Political Encyclopedia, September5,2022 cWtTD

5 Larson, Heidi J. "Blocking Information on Covid-19 Can Fuel the Spread of Misinformation." Nature News, March 30, 2020. https://www.nature.com/articles/d41586-020-00920-w

6 Author محمد. "حجب مواقع الويب في المنطقة العربية: تقنيات والرصد والمواجهة." https://shorturl. Global Freedom of Expression, October 3, 2020. at/5LoXS

7 "قائمة المواقع المحجوبة في مصر." مؤسسة حرية الفكر والتعبير، https://afteegypt.org/blocked-websites-list-ar June 24, 2020.

8 "الدفاع عن الحق في المعلومات: تجربة الهند." 2023. https://www.tadamun.co/the-right-of-access-to-information-ar ./Tadamun. December 29

9 Org, Mazdoor. 2023. "Struggle for People's Right to Information." MAZDOOR KISAN SHAKTI SANGATHAN. Accessed December 30. https://mkssindia.org/struggle-for-peoples-right-to-information/.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.